الأزمة الاقتصادية والتكيف الهيكلى والدولة فى أفريقيا جنوب الصحراء (١)

ريتشارد ساندبروك (*)
ترجمة: أحمد هاشم خاطر(**)

المقدمة:

عادة ما توصف آفاق المستقبل الأقتصادى لافريقيا بأنها «قاتمة» فلم يقتصر وضع افريقيا الاستوائية على تحقيق أدنى نمو اقتصادى فى العالم، بل تعتبر هذه المنطقة هى الوحيدة التى عانت انخفاضا فى نصيب الفرد من انتاج الغذاء منذ عام ١٩٦٥.

وتتعدد العوامل التى تفسر هذا الوضع. فمن الهزات التى تنتج عن التغيرات فى الاقتصاد العالمى، إلى التدهور البيئى فى سياق النمو السكانى السريع، إلى أخطاء السياسات المحلية، وضعف الإدارة السياسية داخليا.

ومع أن سجل أفريقيا بعيد كل البعد عن القتامة المطلقة، إلا أن العديد من الشعوب الأفريقية أصبحت الآن أكثر فقرا وأكثر جوعا عما كانت عليه عند الاستقلال منذ ثلاثة عقود. وبحلول عام ١٩٨٩، وصل عدد الدول الى تبنت برامج التكيف الهيكلى ـ المخصصة للحد من الاختلالات الخارجية والداخلية والعمل على تيسير سبل استعادة النمو ـ إلى ٣٥ دولة فى أفريقيا جنوب الصحراء. وتمول

(*) Sandbrook, Richard, Economic Crisis, structural Adjustmint and the state in Sub-saharan Africa[1]. in: the IMF and the South: The social impact of crisis and Adjustment/ed. By Dharam Ghai.Geneva: UNRISD, 1990.- p.95- 114.

** أ. أحمد هاشم خاطر: مدير إدارة الترجمة والنشر ـ معهد التخطيط القومى.

هذه البرامج الى حد بعيد ـ كما هو معروف ـ من قروض البنك الدولى و/ أو صندوق النقد الدولى.

ولا يعتبر التكيف الهيكلى مفهوما ذا معنى واحد أو ثابت. ففى أفريقيا ينطوى هذا المفهوم ـ بصفة عامة ـ على مجموعة من الإصلاحات السياسية لتعظيم الاعتماد على الأسواق فى التجارة الداخلية والخارجية وتدفقات رأس المال، وتقليص الدور التدخلى للحكومة بالحد من الملكية العامة والدعم واللوائح، وتحسين كفاءة أداء الدولة فى تخصيص واستخدام الموارد.

ولكن المكاسب الاقتصادية الناتجة عن تنفيذ برامج التكيف فى أفريقيا كانت متواضعة أو معدومة فى معظم الحالات.[٢] حيث كانت برامج الاصلاح التى حققت معدل النمو المستهدف أو الزيادة فى الانتاج الزراعى للفرد، أو التى أدت إلى تحسين ميزان الحسابات الجارية ووضع الدين الخارجى قليلة للغاية[٣].

وتتعدد الأسباب وراء بطء الانتعاش فى أفريقيا، ولكن العوامل الدولية تشكل المجموعة الأساسية من المعوقات، أمام انتعاش القارة، فإلى جانب سوء فهم سياسة تشجيع الصادرات التى ينتهجها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى عالم لازالت أسواقه. السلعيه ضعيفة، ولا زالت معظم دوله النامية متخصصة فى نفس السلع الأولية، فإن المعدلات المرتفعة لانفاق الدول الأفريقية على ديونها الخارجية الضخمة فان ديونها الخارجية الضخمة تعرقل أى انتعاش. ولم يقم شركاء التجارة الرئيسيون ولا مقدمو المساعدات ولا الدائنون فى الغرب بدعم تلك الاصلاحات الاقتصادية القاسية، بالمستوى المطلوب من التمويل كما لم يقوموا بأى خطوات لتحسن شروط التجارة.

ومن المعروف أن الانتاج الزراعى يتطلب ـ بالاضافة إلى توفير الأسعار المناسبة ـ اتاحة الائتمان، وإقامة البنية الأساسية القوية، والاهتمام بالبحوث، ولكن هذه العوامل غير السعرية لم تؤخذ فى الاعتبار كما يجب نتيجة انخفاض الانفاق على التنمية بسبب التقشف.

وثمة معوقات إدراية وسياسية محلية أزعم أن برامج التكيف الهيكلى فد زادتها حدة دون قصد فمما لا شك فيه أن عجز الدولة والأزمة الاقتصادية يرتبطان معا، بصورة وثيقة. فقد أدى فساد المؤسسات وعدم الاستقرار السياسى إلى عرقلة آفاق التنمية فى بعض الدول فى الستينات والسبعينات وخاصة فى غانا، وغينيا، الاستوائية، وافريقيا الوسطى، وأوغندا وزائير.

ومع ذلك استمرت المنظمات الحكومية فى معظم الدول فى معالجة شئونها بصورة مقبولة فى تلك

الظروف الصعبة، ولكن ركود الثمانينات الذى استمر عقدا من الزمان كشف عن ضعف هذه المنظمات الحكومية. إذ أن الأزمة الاقتصادية قد أخرت ـ بل وأجهضت فى بعض البلاد ـ عملية تكوين دول قومية فعالة تتجه ضمن ما تتجه الى الترشيد الاقتصادى للسوق أو الخطة.

وقد أدى الاتجاه التكنوقراطى للتكيف الاقتصادى ـ دون عمد ـ إلى تفاقم عدم القدرة على الحكم في الدول التى كانت تعانى بالفعل من تدهور مستويات المعيشة من قبل. وكان لهذا التدهور السياسى والإدارى العديد من النتائج السلبية ليس أقلها التأثير على فاعلية الاصلاح الاقتصادى ذاته.

دور الدولة:

هناك لغز محير يتمثل فى أن نجاح توجه السوق التقليدى يعتمد بشكل خطير على الدولة. فبينما يلزم أن تتقلص الوظائف الاقتصادية للحكومة، تبقى هناك الحاجة إلى حكومة ذات نظم ادارية ناجحة وفعالة داخل هذا الإطار المحدد.

ويظل هذا واضحا طالما كانت الاصلاحات السياسية فى نفس المستوى الجيد لتطبيقها. إذ يتطلب التكيف الهيكلى قدرة مؤسسية تتمكن من رسم وتطبيق سياسات معقدة تتعلق بالأسعار والتجارة والمصارف والتمويل والاستثمار الأجنبى، وذلك لاصلاح العلاقات الخارجية للدولة ولادارة المفاوضات المعقدة مع الأطراف المانحة، وما يترتب على ذلك من برامج المساعدات.

وهكذا يكون على الدولة ـ التى تعتبر جزءا من مشكلة التدهور الاقتصادى ـ أن تساهم فى حل هذه المشكلة. ويعتبر وجود الدولة ضروريا اكثر بصورة غير مباشرة. فالاسواق لا تظهر إلى الوجود تلقائيا، فهى لا يمكن أن تعمل بفاعلية إلا فى إطار سياسى واقتصادى وقانونى معين.

فإذا لم يكن هذا الإطار موجودا، ينبغى العمل على إيجاده، وهذا هو دور الدولة. وهكذا، نجد أن أحد اسهامات «كارل بولانى» الكبرى فى كتابه: «التحول العظيم» كانت ابراز مركزية الدولة حتى فى حالة تجربة بريطانيا الرأسمالية «دعه يعمل» فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

«لقد أصبح الطريق إلى السوق الحرة مفتوحا وظل مفتوحا نتيجة الزيادة الكبيرة فى التدخل المستمر المنظم مركزيا والمراقب.. وحتى أولئك الذين كانوا يرغبون بشدة فى اعفاء الدولة من كل

المهام الضرورية، والذين كانت فلسفتهم تتركز كلية على تقييد أنشطة الدولة، لم يجدوا مفرا من الثقة بهذه الدولة التى تمتلك القوى والأجهزة والوسائل الجديدة اللازمة لاقرار مبدأ «دعه يعمل»[٤].

وقد لاحظ «ماكس ڤيبر» (كولينز، ١٩٨٠) أن الرأسمالية لا تنمو إلا فى وجود بيئة محددة. تتمثل فى الوحدة الوطنية، وتكوين سوق محلى من خلال التخلص من حواجز التجارة الداخلية، وإصدار عمله وطنيه معترف بها، وترسيخ نظام سياسى. كما تتطلب وجود بنية أساسية مادية واجتماعية تعمل بصورة مرضية، فعلى سبيل المثال: يسبب انقطاع الكهرباء والمياه أضرارا جسيمة للمشروعات الصناعية. وأخيرا، والأهم، فان الرأسمالية الحقيقية لا تتحقق إلا فى ظل نظام قانونى وضريبى وإدارى يحمى الملكية الخاصة، ويعتمد العقود، ويشجع التراكم، ويقضى على الاتجاه التنافسى نحو التركيز الاقتصادى (أو على الأقل ينظم الاحتكارات الخاصة).

ومع ذلك، فان مجرد الحاجة إلى مثل هذه الدولة لا يؤدى إلى انشائها، ففى الدول السبع والأربعين فى أفريقيا جنوب الصحراء هناك تباين كبير فى قدرات هذه الدول، ولا يوجد بينها سوى عدد قليل من الدول ذات السياسات المتسقة والفعاله. فحكومات بوتسوانا والكاميرون وساحل العاج وموريشيوس، ورواندا والسنغال وزيمبابوى قادرة على الحفاظ على نظام اجتماعى وتحديد وتنفيذ سياسات متنوعة. ولكن كلمة «فعالة» هنا تعتبر نسبية. إذ أن محاولات الانقلاب والتمرد الداخلى وعجز المسئولين والفساد ليست بأشياء غريبة حتى على هذه الدول.

ومن ناحية أخرى نجد عددا كبيرا من الدول غير الفعالة التى يصعب القول بأنها تسيطر فعلا على المناطق التى تدعى حق السلطة عليها، فنحن نجد مثلا حكام زائير، واوغندا، والسودان، وتشاد، وغينيا الاستوائية، وغانا، وموزمبيق نادرا ما يجدون أوامرهم تنفذ فى بعض مناطق من البلاد، ناهيك عن انتهاج سياسات اقتصادية معقدة. ومن ثم يتمثل الهدف الأساسى لمعظم المسئولين ـ باستثناء الفترات التى تجرى فيها حملات التطهير ـ فى تأمين الذات أو تعظيمها، بينما لا يتلقى عامة الشعب إلا القليل من اهتماماتهم.

وتقع معظم الدول فى مكان ما بين هذين النقيضين. بمعنى أنها لا تملك إلا الحد الأدنى من القدرة على خلق نظام، ووضع وتطبيق سياسة، وادارة مجالس ومؤسسات عامة. إذ أن الاضرابات المتكررة وعدم الاستقرار، وضعف البنية الأساسية، ونشاط السوق السوداء والتهريب وكثرة اللوائح والنظم

الادارية المجحفة والمتغيرة، كل هذا لا يؤدى إلى تشجيع الانشطة الانتاجية الجادة[٥].

عقبات فى طريق تأسيس دول شرعية رشيدة وفعالة فى أفريقيا:

لماذا تعتبر الدول الشرعية الرشيدة الفعالة نادرة؟

تتمثل الاجابة البسيطة فى أن الظروف التاريخية والاجتماعية والمادية تحول دون قيامها. وهذا حقيقى، ولكن إذا لجأنا إلى التحليل العميق فالأمر يتطلب إضافة ثلاثة شروط. أولا، يجب أن نفرق بين العمليات التاريخية طويلة الأجل والتى تؤثر على امكانية التحكم فى المجتمعات، والعقبات قصيرة الأجل أو الطارئة، مثل الكساد الاقتصادى الشامل. ثانيا، تختلف الأوضاع التاريخية والاجتماعية والمادية من دولة افريقية لاخرى، وبالتالى فان أى تحليل مقارن دقيق لقدرات هذه الدول سيسفر ذلك التباين إلى حد ما من خلال «الاختلافات» فى ظروفها. (وللأسف يحول ضيق المجال هنا دون عرض مثل هذا التحليل المقارن). ثالثا، تؤثر نوعية وأهداف القيادة السياسية تأثيرا كبيرا على حجم وشكل بناء الدولة. ولتوضيح ذلك نأخذ حالة أوغندا فى السبعينات. فلم يكن حكم عيدى أمين المأساوى أمرا حتميا بالرغم من أن أوضاع أوغندا التاريخية والهيكلية ساعدت على ظهور مثل هذا الحاكم. ولو كان هناك حكام آخرون أقل تدميرا منه لما وصلت أوغندا إلى الوضع البالغ الضراوة والظلم والخراب الذى كانت عليه فى عام ١٩٧٥.

ان الأوضاع الهيكلية تشكل الامكانيات، بينما أفعال وقرارات القادة والحركات السياسية هى التى تحدد ما يتحقق من هذه الامكانيات. ولا تعتبر ندرة الدول الرأسمالية الفعالة أمرا مستغربا اذا نظرنا إلى ذلك على المدى البعيد. اذ أن تكوينها عبارة عن عملية طويلة مليئة بالصراعات. ففى أوربا، بدأ تكوين الدول الحديثة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، واستلزم تكوين الدولة تراكما وتركيزا تدريجيا للسلطة حتى تتمكن الحكومة من ممارسة سيطرتها الفعالة وتنفيذ سياساتها داخل الأقاليم. وكان هذا الاجراء عنيفا كما كان طويلا، فمن ناحية زادت المطالب الدولية للقائمين على تكوين هذه الدول، من الشعوب التى يحكمونها والتى تعيش فى الأقاليم التى يتوسعون داخلها، وتركزت هذه المطالب فى الدخل وفى الناتج الزراعى وفى التجنيد فى الجيش وكان المزارعون من ناحية أخرى، يقاومون هذا الابتزاز. أما النبلاء الأقوياء داخل البلاد فكانوا يقاومون غارات الملوك الذين يسعون لاقامة سلطة مركزية. وأصبح تكوين الدول الأوربية قصة تحكى داخل إطار من الصراع الطبقى، والثورات المحلية، والحروب بين المتنافسين على بناء الدول، ودسائس القصور.

ويرجع الخلل والفوضى فى معظم الدول الأفريقية الى حداثة هذه الدول وبدايات الغزو الأجنبى لها. فلم يبدأ تاريخ معظم الدول فى أفريقيا باستثناء حالات قليلة ـ مثل سوازيلاند، وليسوتو، ورواندا، وبوروندى، واثيوبيا ـ إلا مع فرض الحكم الاستعمارى أو شبه الاستعمارى مع نهاية القرن التاسع عشر.

وقامت القوى الاستعمارية ـ خلال السبعين والثمانين عاما الماضية بنقل النماذج المؤسسية من عواصمها إلى داخل الحدود التى رسمتها باسلوب استبدادى لمستعمراتها. وكانت الحكومات الاستعمارية حتى فترة ما بعد الحرب ـ قادرة وإلى حد ما على القيام بمهامها المحدودة، أى فرض الضرائب، والحفاظ على القانون والنظام، واقامة وصيانة الخدمات الأساسية. ولكن غياب الارتباط العضوى بين الهياكل الحكومية المنشأة حديثا والتقاليد السياسية للمجتمعات التى نشأت فيها ـ بالاضافة إلى الاختلاف الثقافى واللغوى الشديد ـ سيؤدى فيما بعد إلى الحيلولة دون تكوين دولة. وقد حاول الحكام الجدد تحقيق تراكم ومركزية السلطة بعد الاستقلال على أساس المؤسسات الموروثة. وكانوا يهدفون الى تحييد الخصوم الذين يستندون إلى أسس أقليمية أو عرقية، وتشجيع برامج التنمية الطموحة «الاشتراكية»، والتصنيع السريع، والتعاون الأفريقى، وما إلى ذلك. ولكن عجز سلطة الدولة اتضح سريعا.

وقد حالت الأوضاع التاريخية والاجتماعية والمادية دون وجود وتماسك دولة شرعية رشيدة وفعالة[٦]. ويتمثل أحد هذه القيود (ستتم مناقشته بالتفصيل فيما بعد) فى ضعف الأساس الآلى للدول بسبب الفقر الشديد نسبيا فى معظم المجتمعات. وثمة قيد آخر هو عدم وجود تاريخ طويل لحكم مركزى وتقاليد سياسية متجانسة، مما أدى إلى حرمان الحكام الجدد من وجود قاعدة صلبة من التأييد الشعبى.

وبمجرد انهيار التضامن الذى تحقق أيام الكفاح ضد الاستعمار، كان من الصعب استعادته ثانية. ولم تكن الشرعية التقليدية للانظمة الموجودة قبل الاستعمار مناسبة فى دولة معاصرة ذات ثقافات متباينة. ولا يحتمل أن يحدث الشعور بالوطنية قبولا لدى دول تقضى فيها حداثة الاتحادات الاقليمية، والسمات البارزة للعرقية على أى احساس بالوحدة الوطنية. وبالاضافة الى ذلك، فان الأيديولوجيات خاصة الليبرالية والاشتراكية والتى تؤدى إلى الشعور بالالتزام فى أماكن أخرى لم تكن لها جذور قوية لمساندة هذه الانظمة.

ويقودنا هذا الموضوع إلى قيد آخر: وهو ضعف الطبقة كمصدر للقوة السياسية. ففى النهاية نجد أن السيطرة السياسة للبرجوازية هى التى توجه وتنظم القوة السياسية، مؤكدة أن أولويات ومتطلبات الرأسمالية هى نفسها أولويات ومتطلبات الدولة. ومما لا شك فيه أن سيطرة البرجوازية طبقا للتحليل الماركسى تنبع من قوتها الاقتصادية، ومن ملكيتها للاصول فى مناخ اقتصادى مستقل عن الدولة.ولكن الطبقة الرأسمالية فى أفريقيا كانت ضعيفة ليس فقط بسبب قلة عدد افرادها وحداثة نشأتها، والتقسيمات الأجنبية والمحلية والعرقية، بل وبسبب النطاق المحدود لعلاقات السوق خارج المدن، واضفاء الطابع السياسى على المجال الاقتصادى. وقد جعلت نماذج التنمية المنبثقة من الدولة فيما بعد الفترة الاستعمارية النجاح الاقتصادى معتمدا على القرارات السياسية. ومن ثم، اثرت علاقات القوى السياسية التى تمارس فى الدولة على علاقات الملكية ـ فى القطاع الرسمى على الأقل ـ تماما كما أثرت علاقات الملكية على علاقات القوى السياسية أو ربما أكثر. وتحد هذه العوامل من ادعاء البرجوازية المحلية فيما يتعلق بالسيطرة.باستثناء بعض المجتمعات التجارية كما فى زيمبابوى[٧]. ولكن البروليتاريا ـ التى أدى صراعها مع رأس المال والدولة فى المجتمعات الغربية الى ظهور ديموقراطيات شعبية مترابطة تماما ـ تعتبر صغيرة فى أفريقيا وخاضعة للسيطرة السياسية، بل ومنفصلة جزئيا عن وسائل الانتاج. كما تعتبر قوة الطبقات العاملة فى حالة تدهور.

ولا شك أن الأزمة المعاصرة تؤدى إلى اضعاف الحركة العمالية من خلال تزايد عدم تأمين العاملين بأجر، واضطرارهم إلى العمل الخاص الاضافى لكى يتمكنوا من مواصلة الحياة.

ونلاحظ أن الغالبية العظمى من المواطنين عبارة عن عاملين مستديمين أو عاملين بعض الوقت سواء مزارعين أو رعاة، أو تجار، أو حرفيين أو عمال مؤقتين ـ وليسوا سوى مجموعات غير قادرة على التنظيم الطبقى المستقل. ويعنى تحويل علاقة مجتمع الدولة إلى علاقات الدولة بالطبقات فى معظم الدول الأفريقية أننا نفترض جدلا قضية أساسية، ونسئ فهم وضع الدولة فى مرحلة ما بعد الاستعمار.

ويصبح الاتجاه «الطبيعى» ـ وغير الحتمى ـ للحكام فى مثل هذه الظروف هو اللجوء إلى آليات الحكم الوراثى. ويقول «ماكس ڤيبر» إن وراثة الحكم تمثل شكل السلطة التى ظهرت فى المجتمعات قبل الصناعية، والتى كانت تضم عددا كبيرا من المزارعيين العاجزين سياسيا، والنبلاء الذين كانوا

يتنافسون لارضاء الملك. ولم تكن سياسة الحكم الوراثى تعتمد على أساس ايديولوجى، ولكنها كانت موجهة فقط إلى توزيع الموارد المادية والسلطة والنفوذ.

وظلت هذه السياسة بمثابة سياسة الزمرة الحزبية التى يعترضها بين الحين والآخر عصيان مزارعين قصير الأجل، وغير ذلك من الاضطرابات. ولكن التاريخ لا يعيد نفسه، إذ أن أوضاع أفريقيا جنوب الصحراء كانت متشابهة فقط مع النظم الوراثية التقليدية، فلم تكن هى المجتمعات قبل الصناعية كلية أو الملكيات المتوارثة والنبلاء. وأصبحت الأفكار الايديولوجية والصراعات الطبقية تتدخل فى المجالات السياسية. ومع ذلك، فقد وجدنا فى معظم المجتمعات الزراعية الأفريقية «ملكيات ـ رئاسية» (وان لم تكن برجوازية فى حد ذاتها) وحياة سياسية تتصف بالمناورات الحزبية واستبعاد المزارعين. ولذلك يستطيع المرء فى مثل تلك الحالات أن يتحدث عن حكم الفرد أو الحكم الوراثى الجديد. وهذا شكل من الحكم يعتمد أساسا على الولاء الشخصى والاتباع المخلصين وأساليب القهر.

ومع ذلك، فان الأوضاع الهيكلية لا تفرض حتما قيام سلطات وراثية جديدة. إذ أن غياب الثقافة السياسية، وضعف التكامل الوطنى، وانتشار الفقر وسيطرة المزارعين، والتطور المحدود لمجتمع طبقى، كل هذه العوامل تؤدى بلا شك إلى إعاقة قيام مؤسسات مركزية، كما أنها تشجع الحكام على الاستعاضة عن ذلك بالسلطة الشخصية والعلاقات النفعية، وفرض شرعية مؤسسات ضعيفة. ولكن حدة هذه الظروف تختلف من دولة لأخرى، كما تختلف ميول القادة، فبينما كان الرئيس كينياتا يفضل القيام بدور الملك، كان الرئيس نيريرى يشجب هذا النظام. وهكذا نجد أن النظام الوراثى الجديد مجرد اتجاه، ولكنه اتجاه هام.

ويعتبر الحكم الفردى خطيرا، إذ أنه يؤدى الى الدمار الاقتصادى، بالرغم من أنه قد يمثل صورة مؤقتة للحفاظ على النظام فى حالة الاضطرابات. فاذا لم يكن الحكم الفردى تحت قيادة ذكية، فان عقلانيتة السياسية قصيرة الأجل المتمثلة فى الحفاظ على بقاء الحاكم والنظام قد تولد مجموعة من الأوضاع الاقتصادية غير الرشيدة، والتى تعوق آليات التوسع الرأسمالى. ونتيجة استخدام معايير الولاء والمحسوبية غالبا ما يشغل الوظائف العليا فى القطاع العام مديرون يتمتعون بالولاء السياسى ولكن تنقصهم الكفاءة الادارية. وتساهم سوء الإدارة فى تدهور الخدمات الأساسية والبنية الاقتصادية.

كما يؤدى تقلد الوظائف العامة بهذه الصورة إلى ظهور إدارة غير مؤهلة وغير متسقة فى قراراتها. كذلك يؤدى الفساد والاختلاس والاختناقات وتفضيل الموالين سياسيا إلى القضاء على التقديرات السليمة التى يحتاجها المستثمرون. ويكون لعدم الاستقرار السياسى المترتب على ذلك نفس الآثار. ثم تصبح أسهل الطرق للوصول إلى الثروة هى التلاعب بقوانين وعقود الدولة والتسهيلات الائتمانية والاحتكارات المرخصة وحيازة النقل الأجنبى، بل وتشجيع الاحتيال والسرقة رسميا من القطاع العام، بدلا من تحمل المخاطرة وممارسة الأنشطة الملتزمة التى يوجهها السوق حيث إن الأنشطة السلبية تؤدى فى النهاية إلى القضاء على الانتاجية والكفاءة الاقتصادية.

وفى أوائل السبعينات، كانت هذه الاتجاهات التدميرية للحكم الفردى قد أحدثت بالفعل خسائر اقتصادية فادحة فى قليل من الدول خاصة زائير وغانا واوغندا وغينيا. بينما استطاعت الادارة السياسية فى بعض الدول ـ مثل بتسوانا وساحل العاج وكينيا وتنزانيا، والكاميرون ـ أن تحول دون هذه الاتجاهات، واستمرت الخدمات العامة تعمل بكفاءة فى تلك الدول. ولكن صدمات أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ـ مثل ارتفاع أسعار البترول، والجفاف، وارتفاع أسعار الفائدة وتدهور شروط التجارة، أدت كلها إلى زيادة أو أسرعت فى حدوث التدهور الاقتصادى والسياسى. ولم يستطع إلا عدد قليل فقط من الدول تحقيق التكيف بكفاءة فى ظل تضخم الديون الخارجية وتزايد الفقر، وقصور العملات الأجنبية الذى حد من الواردات الأساسية. حتى أصبحت مواجهة هذا التدهور السياسى والاقتصادى الآن أمرا صعب ايقافه أو تغييره. ولذلك ينبغى على سياسات التكيف الهيكلى أن تواجه موقفا أدت فيه الأزمة الاقتصادية إلى القضاء على هياكل الدولة الضعيفة أصلا.

ونظرا لأن نجاح التكيف الهيكلى يعتمد جزئيا على كفاءة وتوجه الدولة. لذلك يجب أن تدعم السياسات المتبعة قدرات الدولة وتصحح مواطن الضعف فى الاقتصاد. ومع ذلك، يقتصر الاتجاه التقليدى للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى على تناول المتغيرات الاقتصادية فقط ويعتبر الأحداث السياسية المحلية مجرد عقبات أمام تبنى وتطبيق السياسات الاقتصادية «الرشيدة»[٨].

وعكف علماء السياسة على دراسة أسلوب تهدئة ومعاملة الصفوة السياسية المعارضة، وكذلك المسيطرين على عائدات الاحتكارات، وعمال الحضر. ولكن المشكلة ليست مجرد إقناع الحكومات المعارضة بأنها تستطيع «السيطرة على الأسعار» والتخلص من الاختلالات بدون الإطاحة بها.

ولكنها تتمثل أيضا فى بناء قدرة هذه الحكومات على الحكم. أو المحافظة على هذه القدرة. وهذا يتطلب اتباع سياسات تخفف من الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن تطبيق برامج التكيف الهيكلى «أى يكون التكيف أكثر انسانية».

وتتمتع الدولة الشرعية الرشيدة القادرة على القيام بوظائفها الاقتصادية بفعالية، بثلاث خصائص أساسية، فهى تحصل على الموارد الضرورية من المجتمع، وتعتمد على تأييد معظم مواطنيها، وتستخدم نظاما إداريا يتسم بالكفاءة والتخصص والتميز والتماسك. ولا شك أن هذه الأبعاد ذات علاقات متبادلة فيما بينها. فالدولة تحتاج إلى موارد لتمويل جهازها الإدارى والامنى ويكفى التشغيل الفعال للجهاز الادارى وجهاز الشرطة للحصول على الموارد المطلوبة، ولكن فاعلية هذه الأجهزة ليست بالأساس الكافى لضمان وجود نظام سياسى مستقر جدير بالثقة. فالحكومات المعتمدة على أجهزة الأمن تعتمد تماما على وسائل القمع، وبالتالى تصبح معرضة للانقلابات. كما ستتعرض لمواجهة الآثار الضارة الناتجة عن التصرفات اللامبالية أو العدوانية للمواطنين مثل انتشار التهرب الضريبى، والفوضى والفساد الادارى والعصيان السلبى، وعدم استعداد القوات المسلحة للقتال، ولذلك فان كفاءة وفعالية الحكومة تتوقف أساسا على درجة الاستعداد للامتثال التى يتطلبها الحكم، أى على درجة السيطرة باستخدام تعبير «جرام» وتعتبر الشرعية ـ وهى إحساس بالالتزام بالطاعة ـ أضمن وأبسط أساس للتأييد. وفى غياب الشرعية يكفى التأييد المبنى على إصدار القوانين، وهذا التأييد لا ينبع من اعتبارات اخلاقية، ولكنه يأتى بناء على حسابات دقيقة للعائدات المادية. وغالبا ما يلعب الولاء والتأييد دورا هاما فى التوصل إلى الإقناع الذى يسمح للحكومة بالسيطرة وممارسة الحد الأدنى من الأدوار الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

فإذا كانت الرأسمالية أكثر النظم الاقتصادية واقعية للوفاء بالاحتياجات الضرورية فى ظروف أفريقيا القاسية، إذا يجب أن تتطور الدول التى تعانى من هذه الظروف تدريجيا. ومن الصعب معرفة الوسيلة التى يتأتى بها بناء الدول بصورة سريعة، ولكن من المؤكد أن الاتجاه الاقتصادى أو التكنوقراطى السائد حاليا غير ملائم. فالتغيير المستنير ينطلق من الاعتراف بأن الأبعاد الثلاثة لبناء الدولة تعوقها الأزمة الاقتصادية، وأن سياسات التكيف الراهنة تؤدى غالبا إلى تفاقم الموقف.

ولتأكيد هذا القول، نستعرض الأزمات المالية والإدارية وأزمات الحكم التى يعانى منها العديد من الدول الأفريقية.

أثر الأزمة المالية على بناء الدولة الافريقية:

تؤدى الأزمة المالية إلى تقييد بناء الدولة فى افريقيا بصورة حادة. وقد ظهر هذا فى أواخر السبعينات، حتى واجهت الايرادات العامة المتناقصة مقاومة شديدة منذ تخفيض الانفاق العام.

ويتمثل المصدر الأساسى للايردات العامة فى ضرائب الصادرات والواردات، خاصة الضرائب التى تفرض على حفنة من صادرات السلع الأولية. فنادرا ما تعتبر ضرائب الدخل والأرباح العامة مصدرا رئيسيا للايراد العام، بسبب قلة عدد المسجلين من ذوى الدخول والأرباح. وكذلك لتزايد فرص التهرب الضريبى بسبب قلة عدد محصلى الضرائب وقابليتهم للفساد[٩] وتمثل الضرائب التى تفرض على صادرات السلع الأولية ـ بصورة أو بأخرى ـ ما بين ربع ونصف الإيرادات العامة[١٠] ففى الدول المصدرة للبترول مثل نيجيريا أو الدول المصدرة للنحاس مثل زامبيا، يقدم قطاع التعدين أكثر من نصف الدخل الحكومى فى صورة ضرائب على دخول العاملين وأرباح الشركات، والملكية ورسوم الصادرات.

وتنتاب أسعار السلع بين الحين والآخر تقلبات تؤثر بدورها على ميزانيات تلك الدول (بالإضافة إلى حساباتها الخارجية). فخلال فترة ارتفاع الأسعار فى السبعينات، زادت معظم الحكومات من إنفاقها بنفس النسبة أو أكثر. ثم أدى انهيار الأسعار مع نهاية ذلك العقد إلى حدوث أزمات مالية لأن الحكومات التزمت باقامة مشروعات طموحة ذات تكاليف دورية مرتفعة. وبالطبع لم تقع كل الدول فى «مصيدة دورة أسعار السلع»[١١]، فقد استطاعت الكاميرون وبوتسوانا إدارة ايراداتها الضخمة بحذر وحكمة. واستخدمت الكاميرون كثيرا من إيراداتها الاضافية من زيادة أسعار البترول فى الفترة ٧٩-١٩٨١ فى سداد ديونها الخارجية. وانخفض الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى بتسوانا خلال فترة رواج الماس بعد عام ١٩٨٣.

وهكذا كان تنفيذ برامج التكيف مع الانخفاض فى الأسعار العالمية فى هذين البلدين أكثر سهولة من غيرهما.

وارتفع الانفاق العام بصورة حادة بعد الاستقلال، ليعكس اتجاه الدول لتطوير النظم سواء كانت «اشتراكية» أو «رأسمالية» علنية. وأدى زيادة الدور الحكومى الاقتصادى والاجتماعى الى نمو

العمالة الحكومية. وارتفع معدل التشغيل بحوالى ضعف أو ثلاثة أمثال زيادة السكان، حيث وصلت المعدلات السنوية لنمو العمالة فى الحكومة المركزية إلى ١٤٪ أو١٥٪ فى زائير، وغانا، وتنزانيا خلال بعض الفترات فى الستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات[١٢].

وعلى مستوى المنطقة زادت العمالة فى مؤسسات الحكومة المركزية والمحلية فى العشرين عاما التى تلت ١٩٦٠ من ١,٩ إلى ٦,٥ مليون فرد أى بحوالى ٢٤٠٪ فاذا اضفنا المؤسسات شبه الحكومية غير المالية،نجد أن التشغيل العام زاد بنسبة ١٦٠٪ فى تلك الفترة، ليصل إلى ١٠ مليون فرد.

وفى عام ١٩٨٠ كان القطاع العام يضم نصف العاملين بأجر فى الأنشطة غير الزراعية[١٣].

وارتفعت نسب تكدس العاملين بصورة كبيرة. فقد ذكر أحد المستشارين فى إحدى دول غرب أفريقيا أن ستة آلاف فرد بين ٦٨٠٠ فرد يشغلون مراكز رئيسية فى وزارتين فى هذه الدولة يمثلون عمالة زائدة[١٤] وكشفت تعدادات الخدمة المدنية التى أجرتها حكومتا جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا فى منتصف الثمانينات أن هناك ألف وثلاثمائة، سبعة آلاف «عامل وهمى» على التوالى فى كلا البلدين، أى أن هذه الاعداد كانت عمالة وهمية تذهب مرتباتها إلى بعض المزورين[١٥].

وتهدف برامج التكيف الحديثة إلى تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات عن طريق تخفيض الانفاق، وعند تنفيذ هذا الإجراء يفضل المديرون خفض التكاليف الرأسمالية وتكاليف الصيانة دون غيرها[١٦]. وقد زادت خدمة الدين الخارجى إلى حوالى ثلث الايراد العام الجارى أو أكثر، وهذا البند لا يمكن تجنبه، إلا إذا تم عقد اتفاقيات متعددة الأطراف لتخفيف وطأة الديون. ولا يحتمل حدوث انخفاض كبير فى ميزانية الدفاع، فحيث تكون سلطة الحكومة مزعزعة، يتخوف القادة السياسيون من حدوث انقلابات عسكرية. كما ترفض الحكومات تخفيض العمالة الحكومية. إذ أن كيان الدولة يرتبط بجهازها الادارى، فتقتصر رموز الدولة فى المناطق النائية على مكاتب الحكم المحلى التى يرفرف عليها العلم الوطنى، وتربض أمامها مجموعات من القوات المسلحة. وكذلك يلعب القطاع العام دورا هاما فى خدمة المجموعات الموالية التى تعتمد عليها حياة الصفوة السياسية بدرجة كبيرة. ونظرا لأن الازمة الاقتصادية تؤثر على مستوى معيشة الطبقة الوسطى، وتثير السخط السياسى، يقاوم الحكام تقليص رعايتهم لمؤيديهم من ذوى الولاء المتقلب فى الجهاز الحكومى.

ولا يقتصر دور الاداريين على تحقيق هدف ابراز الكفاءة الاقتصادية بل إنهم يمثلون «صاحب العمل الأخير» عندما يهدد انتشار البطالة والسخط النظام السياسى والوحدة الوطنية. وفى جانب الايرادات تخلق سياسات التكيف مشكلة محيرة، فمن ناحية، نجد أن معدلات الضريبة الحقيقية التى تصل إلى ٥٠٪ تمنع المنتجين من زيادة الناتج الزراعى أو حتى الحفاظ على مستواه ومن ناحية أخرى، تمثل ضرائب الصادرات المصدر الرئيسى للإيراد العام فى معظم الدول. فكيف يتسنى للحكومات تخفيض العجز المستمر فى الميزانيات والديون الخارجية الضخمة وفى نفس الوقت التنازل عن جزء هام من ايراداتها ؟ ويمارس البنك الدولى والمؤسسات الدولية الأخرى ضغوطهم لتخفيض ضرائب الصادرات لاعطاء الفرصة للمزيد من العائد للمنتجين. ولكن ليس هناك مفر من الوقوع فى المأزق الذى سببه الاعتماد على بيع عدد محدود من السلع واتباع سياسات خاطئة.

«وحتى بالنسبة للمحاصيل التى تكون مرونتها السعرية مرتفعة جدا ، بحيث تتمكن الايرادات الناتجة من زيادة المبيعات من تعويض القطاع العام جزئيا ـ أو حتى كليا ـ عن الاضرار التى لحقت به من جراء معدلات الضريبة، فان التأخر فى الاستجابة لتوفير معظم المحاصيل سيؤدى إلى أن تصبح الاثار قصيرة الأجل على الايرادات العامة سلبية للغاية[١٧].

وستظل امكانية حل هذه الأزمة المالية ضعيفة حتى ترتفع أسعار السلع العالمية. وفى غضون ذلك يمهد تخفيض الميزانيات السبيل إلى ضعف الدولة وتزايد تكلفة الانتاج، وتدهور شبكات الطرق والسكك الحديدية والمياه والطاقة والتليفونات، وتقلص ايرادات جميع الخدمات العامة: حيث تفتقر فصول المدارس إلى الكتب الدراسية بل والطباشير، وتعانى العيادات الصحية والمستشفيات من نقص الأمصال والأدوية، ويقاسى عمال الإرشاد الزراعى والمشرفون الميدانيون من نقص وسائل النقل، أو من نقص الوقود وقطع الغيار، إذا كانت الوسائل متاحة، مما يحول دون أدائهم لعملهم.وهكذا.

كما سيؤدى ذلك إلى تدهور اخلاقيات وامانة وكفاءة الموظفين المدنيين. فعندما لا يجدون الأدوات اللازمة لاداء عملهم يشعرون بالاحباط. وعندما لا يحصلون على المرتبات والحوافز المناسبة يلجأون إلى العمل الاضافى وغالبا ما يكون ذلك (خلال ساعات العمل الرسمية) أو إلى الرشوة لتلبية احتياجاتهم. وحينما تنشأ مثل هذه الأنماط يصعب التخلص منها.

أزمة الحكم وأثرها على بنية الدول الأفريقية:

ترتبط أزمة الحكم بالأزمة المالية. ويعتبر الولاء دون اذعان هو الأساس الوحيد المضمون لتحقيق سيطرة فعالة ومستقرة لطبقة حاكمة على مجتمع ما. وعندما يتناقص التأييد للنظام، تتناقص أيضا امكانية التحكم فى مجتمع تكون قوته المركزية الرادعة ضعيفة، أو لا يمكن الاعتماد عليها، كان هذا هو الوضع السائد فى معظم دول افريقيا جنوب الصحراء.

ومن بين مؤشرات أزمة الحكم تكرار حدوث العنف السياسى. حيث عانت هذه الدول من الحروب ومن الوفيات الناتجة عنها منذ عام ١٩٦٠ (عندما استقل عدد كبير من الدول الأفريقية).

بدرجة تفوق أية منطقة أخرى فى العالم الثالث تضم شعوبا أكبر فى تعدادها.

وتتضمن «وفيات الحروب» ـ التى تنتج من «أى صراع مسلح ينشب فى حكومة أو أكثر، ويتسبب فى وفاة ألف شخص أو أكثر فى العام»[١٨]. الوفيات الناشئة عن الحروب الداخلية (مثل حركات التحرر الوطنى، والعصيان، والتمرد، والثورات، والحروب الأهلية) والحروب بين الدول وقد بلغ عدد الوفيات نتيجة هذه الأسباب السياسية فى أفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء جنوب أفريقيا وناميبيا) ٤,٥ مليون شخص فى الفترة ٦٠-١٩٨٧. بينما بلغ عدد الوفيات الناتجة عن الحروب ٣٣٠,٠٠٠ فى أمريكا اللاتينية، ٤١,٠٠٠ فى الهند، ٥٥,٠٠٠ فى الصين فى نفس الفترة[١٩].

وكان حصاد الحروب الأهلية والتمرد خسائر كبيرة فى الأرواح وفى اقتصاديات هذه الدول. وحدثت عدة انقلابات بلغت كتقدير إحدى الدراسات «١٦٠ إنقلابا فى ٣٠ عاما»[٢٠] ولكن معظم هذه الانقلابات كانت فى مستوى الرئاسات، وذات خسائر بشرية واقتصادية (مباشرة) ومحدودة. وحققت دولة «بنين» رقما قياسيا فى هذا المضمار حيث جرى بها ستة انقلابات ناجحة وتأتى بعدها غانا، واوغندا ثم السودان.

وفى مقابل كل انقلاب ناجح يوجد ثلاث أو اربع محاولات أو مؤامرات فاشلة. أما الحروب بين الدول (مثل الحرب بين الصومال وأثيوبيا فى عام ١٩٧٧، وبين تنزانيا واوغندا فى ٧٨-١٩٧٩) فكانت نادرة الحدوث وأقل تكلفة بكثير من حروب التحرر الوطنى (خاصة التى نشبت فى الأقاليم البرتغالية قبل عام ١٩٧٢، وزيمبابوى حتى ١٩٧٩)، ومن الحروب الأهلية بصفة خاصة. وتشير بيانات جدول (١) إلى أن الحروب الأهلية مسئولة عن مصرع حوالى ٤ مليون افريقى من بين ٤,٥

ويؤثر زيادة الانفاق على القوات المسلحة وإصلاح ما دمرته الحروب، على الموارد المحدودة المخصصة للخدمات العامة الأساسية والاستثمارات الرأسمالية. فبينما قدر متوسط الانفاق العسكرى فى دول أفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة فى عام ١٩٨٤ إلى ٣,٠٪ من الناتج القومى الاجمالى، نجد أنها وصلت إلى نسب مرتفعة جدا فى الدول المتورطة فى حروب داخلية: ١٤:٢٪ فى أنجولا، ١٠,٤٪ فى تشاد، ٩,٣٪ فى أثيوبيا، ٤,٨٪ فى موزامبيق، ٦,٢٪ فى زيمبابوى (التى جندت ١٢,٠٠٠ من العسكريين لتأمين خط سكك حديدية عبر موزامبيق إلى بييرا)[٢٢]. وكانت نتيجة كل تلك العوامل حدوث عجز شديد فى الميزانية وفى ميزان المدفوعات.

وفى الحالات الحادة تؤدى الحروب الأهلية إلى انهيار الكيان الاقتصادى المتصدع، كما فى موازمبيق، وأثيوبيا، وانجولا، والسودان، وتشاد واوغندا. حيث انتهت الحرب فى موزامبيق إلى تعطيل الانتاج ووسائل النقل حتى أنها فقدت ٨٠٪ من صادراتها المنظورة وغير المنظورة. وأسفر نزوح حوالى نصف سكان الريف فيها ـ ٤,٥ مليون نسمة ـ عن القضاء على معظم الإنتاج الزراعى. واستوعب الدفاع ٤٠٪ من الإنفاق الحكومى[٢٣]. ومن الواضح أن التكاليف الاقتصادية الكلية للحرب فى موزامبيق (والدول الأخرى السابق ذكرها) تفوق تكلفة انتهاج سياسات غير ملائمة كما تفوق زيادة الانفاق الناتجة عن موجات الجفاف وعن التغيرات فى شروط التجارة الدولية.

وعندما يحدث الجفاف مع وجود العصيان والتمرد، فان المجاعة تهدد حتى الدول التى تمتلك أراضى وفيرة والتى لم تواجه مجاعات من قبل. أما فى حالات الاضطراب السياسى الأقل حدة ـ كما هو الحال فى زائير أو نيجيريا فى السنوات القليلة الماضية فإن العصيان يتحول إلى مجموعة من قطاع الطرق والمتمردين المعزولين، ولا تصبح التكاليف الاقتصادية الكلية والبشرية مرتفعة كما هى عليه فى الدول الأخرى، بالرغم من أن عدم استتباب الأمن وعجز الدولة يعرقلان الانتعاش الاقتصادى.

وبالتالى فان هناك ارتباطا وثيقا بين الاضطراب السياسى والتدهور الاقتصادى، وعندما تسود الفوضى يصبح السلام الاجتماعى شرطا مسبقا لتحقيق أى انتعاش فى اقتصاديات الدولة. ولا يمكن أن تنجح برامج التكيف الهيكلى فى ظل الحروب الأهلية، لأن هذه البرامج ينبغى أن تطبق فى المناطق «الآمنة» حول المدن[٢٤]. ومن الصعب التوصل إلى صيغة محددة لحل هذه التناقضات وتحقيق قدر من

الولاء، خاصة عندما تتدخل قوى أجنبية لصالح الأطراف المتصارعة. ولكن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يمكنهما تقديم المساعدة من خلال الاعتراف بأن السياسات يجب أن تخدم الأهداف الاقتصادية والسياسية أيضا. إذ أن سياسات التكيف التى تتجاهل المقتضيات السياسية للدول الجديدة ذات الحكم المتوارث وذات الوحدة الوطنية المفككة تفرض مزيدا من الضغوط على الحكومات التى تعانى من الأزمات. وينبغى على الحكام مساعدة مجموعات الموالين لهم وضمان الحماية لسكان الريف حتى يستمروا فى البقاء إذ لا يمكن تطبيق سياسات التكيف فى حالة انهيار النظام.

أزمة القدرة الادارية وأثرها على كيان الدول الافريقية:

يرتبط الكساد الاقتصادى أيضا بما يسميه: البعض «أزمة القدرة الادارية». ولا تعتبر كلمة «أزمة» تجاوزا للحقيقه إذا عرفنا ـ كما يقول روبرت ماكنمارا ـ أن «عددا من المؤسسات التى كانت تعمل بكفاءة فى الماضى قد فقدت كفاءتها الآن»، وهو يرى: «أن وزارات مركزية كاملة لم تعد قادرة على السيطرة على ميزانياتها والعاملين فيها، وهيئات عامة فقدت القدرة على تنفيذ المهام الموكلة إليها، وجامعات حكومية ومراكز بحثيه ومكاتب إحصائية تدهورت نوعية الأعمال التى تؤديها، ومنظمات شبه رسمية ومجالس تسويق عرقلت الانتاجية بدلا من تشجيعها، وأن مؤسسات البحوث الزراعية الهامة جدا أصبحت تعانى بصفة متزايدة من عدم الصلاحية[٢٥]».

ومع هذا تعتبر هذه الصورة مضللة إذ أن القدرة الإدارية تتغير على نطاق واسع. فمن ناحية، نجد بعض الدول ـ مثل أوغندا، وزائير، وغينيا ـ قد شهدت فى السبعينات تدهورا حقيقيا فى الخدمات المدنية والمستويات المهنية. ومن ناحية أخرى،نجد دولا قليلة: مثل بتسوانا، وزيمبابوى، وساحل العاج ـ قد حافظت على فعالية نظمها الإدارية. وتحتل معظم الدول موقعها بين هاتين المجموعتين.

وثمة قضيتان لهما تأثير قوى على قدرة الخدمة العامة. تتمثل أولاهما فى تسييس النظام الإدارى الذى يصاحبه اللجوء المتزايد إلى الأساليب الوراثية للحكم. وتتمثل الثانية فى الخفض الذى يقع على المرتبات والعلاوات والتسهيلات التى يحصل عليها العاملون المدنيون فى الوقت الذى تتناقص فيه الإيرادات ويتزايد ضغط الوكالات الخارجية على الحكومات لتخفيض عجز الميزانيات.

وتؤدى هاتان القضيتان إلى إفساد الفعالية الإدارية ما لم تتم مواجهتهما بحرص.

ولنتعرف الآن على آثار ظهور أنظمة من الحكم الوراثى الجديد على الإدارة العامة، فهنا يكون

النظام الإدارى بعد الاستقلال معرضا للانهيار، تماما كعدم وجود متسع من الوقت لدى شاغلى المناصب لخلق روح الفريق بين العاملين. ولذلك قد تتدهور الأمور لتصبح نظما إدارية وراثية ما لم يحميها القائد الأعلى من الآثار المدمرة لسياسات الولاء. ومع هذا، فغالبا ما يتعامل رئيس الدولة مع السلطة الإدارية على أنها من ممتلكاته الخاصة. حيث يختار هو أو قياداته شاغلى مناصب الإدارة العليا على أساس الولاء الشخصى.ويحدد مهمامهم كما يروق له. وبالتالى فإن هؤلاء المسئولين يديرون العمل الإدارى لصالح الحاكم كخدمة شخصية من واقع التزامهم بواجب الطاعة والاحترام[٢٦]. بل إن الحاكم قد يسمح لهؤلاء المسئولين بالعمل بشكل استبدادى ومنحرف طالما أن هذا السلوك لا يؤدى إلى التمرد والعصيان. ومن ثم تنحدر أو ربما تتلاشى فى السلطة الإدارية بكل مستوياتها القيم والعدل والخبرة والكفاءة والقدرة على التنبؤ، ومع ذلك فهذه النتيجة ليست حتمية، ففى ساحل العاج مثلا: كانت السلطة الإدارية ناجحة نسبيا. ويرجع هذا النجاح إلى السياسة الحكيمة التى اتبعها الرئيس بوانيه وقياداته وهى إحلال الأفارقة للعمل بالخدمة العامة بالتدريج لضمان شغل المناصب الرئيسية ليس بالأنصار السياسيين ولكن بأشخاص مؤهلين أنهوا دراساتهم الثانوية أو العالية طبقا لنظام التعليم الفرنسى، وقد أدى هذا، بالإضافة إلى اتباع أسلوب مناسب للثواب والعقاب، إلى تكيف المسئولين مع قيم وتقاليد النظام الإدارى.

ومن معطيات الاتجاه الطبيعى نحو بقاء الحال على ماهو عليه إنه كلما طال عمر نظام ما كلما صعب اختراقه. ففى ساحل العاج كانت السياسة المدروسة للحفاظ على استمرارية (النظام الادارى) مع وجود رواسب استعمارية، تعنى إمكانية تجنب التحلل والضعف الذى أصاب القيم والإجراءات فى النظم الإدارية فى مناطق أخرى، نتيجة سرعة أفرقة المناصب ونتيجة التغلغل السياسى. إذ أن أهمية وجود المغتربين لم تكن تنبع من احتلالهم للمناصب التنفيذية، أكثر من كونها نابعة من استمرارية الإجراءات المؤسسية و «ايديولوجيات من يمثلونهم»[٢٧]. وعندما يصل الفساد والمحسوبية وعدم الكفاءة والتعسف إلى المستويات السائدة فى أوغندا، وزائير، وغينيا، ونيجيريا، فإن السياسات الفردية التى جاوزت الحدود هى السبب الرئيسى لذلك، ويتحتم العمل على إصلاحها. ومع ذلك نجد فى أماكن أخرى أن نظم الحكم الوراثية الجديدة وفرت حدا أدنى لممارسة السلطة دون تدمير الاقتصاد. فقد نشأت النظم الوراثية فى الدول الآسيوية والأوربية، حيث كانت الصفوة تعيش على انتزاع فائض من الأغلبية الريفية. واستمرت هذه النظم هناك لفترة طويلة، ولا زالت تكافح حتى اليوم

للحفاظ على استمرارها في شكل «حديث» في العديد من الدول (مثل تايلاند، والفلبين واندونيسيا) أما في المجتمعات الريفية غير المترابطة في أفريقيا الاستوائية فنلاحظ أن النظم الوراثية الجديدة تمثل صورة للحكم متسقة مع الأوضاع الاجتماعية والمادية السائدة، وإن لم يكن ذلك حتمياً. فاذا انخفض التأييد بصورة كبيرة، تعتمد السلطة بصورة أكبر على القهر، مما يزيد المعاناة الانسانية ويدمر الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي المتهاوى أصلا.

وهناك ضرراً آخر يتمثل في تناقص مرتبات وامتيازات العاملين بالحكومة. فنظرا لأن الاستغناء عن العاملين المدنيين في ظل ظروف انتشار البطالة والفقر يمثل انتحارا أساسيا بالنسبة للرؤساء فإن الحكومات تبقى على العاملين مع خفض دخولهم الحقيقية. ويعتبر هذا الاجراء وسيلة للتوفيق بين الواقع السياسي والحاجة إلى تخفيض عجز الميزانية، ولكن الانخفاض في مرتبات العاملين المدنيين يمكن أن يصبح مدمرا. ففي السودان، انخفضت بداية المرتب الأساسي بحوالى ٥/٤ في الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٣، بينما وصلت هذه المرتبات في غانا واوغندا إلى أقل من مستوى الكفاف في عام ١٩٨٣[٢٨]. أما في غينيا، فكان متوسط المرتب في الخدمة المدنية حوالى ١٨ دولارا فقط في الشهر في عام ١٩٨٥[٢٩]. وثمة دول أخرى مثل الصومال ونيجيريا وسيراليون وتانزانيا لا يتمكن فيها الموظفون من المستوى المتوسط من إطعام أسرهم ـ ناهيك عن دفع تكاليف سكن وملابس وتعليم من مرتباتهم.

وعادة ما تتدهور مستويات أخلاق العاملين وأمانتهم وكفاءتهم مع انخفاض دخولهم الحقيقية. وبدون توافر التسهيلات أو الوسائل التي تساعد على أداء العمل بكفاءة، يصبح كثير من العاملين المدنيين مجرد انتهازيين. أو يلجأون إلى الرشوة وسرقة الأموال العامة أو ممارسة أعمال إضافية لزيادة دخولهم البسيطة. ففي أوغندا، أدى نظام فئات الأجور الرسمية إلى جعل «موظف الحكومة يتقدم للعمل في الأماكن التي تدفع أكثر»[٣٠].

وفي غينيا، «أدى تخفيض قيمة العملة، وانخفاض مستوى مرتبات الموظفين إلى ظهور نظام «بي دوجو».... أو دفع مبالغ إضافية موازية.. لكل الخدمات الحكومية تقريبا[٣١]. وطبقا لتقديرات البنك الدولي كان بعض المسئولين في غينيا يحصلون على عشرة أمثال مرتباتهم في عام ١٩٨٥ من خلال الرشاوى والابتزاز والاختلاس[٣٢]. هذا بالاضافة إلى ما هو معروف من الفساد الاداري على

نطاق واسع فى زائير ونيجيريا. ومن الطبيعى أيضا أن يتغيب المسئولون عن مكاتبهم أثناء ساعات العمل الرسمية لتواجدهم فى مشروعاتهم التجارية الخاصة التى غالبا ما تكون ضمن أنشطة القطاع غير الرسمى. ولكى يعيش الموظفون المدنيون فإن الأمر يقتضى فى العديد من الدول أن يستخدموا الكثير من الحيل للحصول على دخول إضافية. فالعمل الاضافى الذى يشمل تربية الماشية والدواجن، أو زراعة المحاصيل الغذائية أو النقل بين المدن، يمكن أن يكون منتجا من الناحية الاجتماعية، ولكن الاثار السلبية لهذه الأعمال هى انخفاض الكفاءة الإدارية وربما عدم الحرص العام من قبل العاملين الذين يتغيبون أو يهملون أعمالهم.

كذلك يؤدى انخفاض المرتبات العامة إلى جانب المشاكل الأخرى ـ مثل غياب القانون وعدم توفر الأمن فى المناطق الحضرية إلى زيادة حدة النقص فى أعداد العاملين المهنيين والفنيين المؤهلين ـ فمعظم الخدمات المدنية فى أفريقيا لا تجد أشخاصا مؤهلين يتقدمون لشغل وظائف المهندسين والمديرين والمحاسبين والاقتصاديين والأطباء. وقد تبين من دراسة مسحية أجريت فى نيجيريا فى عام ١٩٧٧ أن معدلات الوظائف الشاغرة زادت عن ٤٠٪ بالنسبة لوظائف العلماء ومدرسى المدارس الثانوية وغيرها من الوظائف المهنية الأخرى[٣٣]. وقد نشأ هذا الوضع نتيجة ترك الأفراد المؤهلين أو تجنبهم العمل فى الحكومة وسفرهم للبحث عن العمل فى الخارج أو بسبب التحاقهم بأعمال خاصة، وتعتبر غانا واثيوبيا واوغندا من أكثر الدول تأثرا «بهجرة العقول» المهنية المؤهلة.

وقد تسبب الانحدار العام فى نوعية التعليم الثانوى والجامعى خلال العقد الماضى فى تفاقم مشكلة العثور على عمالة مؤهلة. حيث حرمت الأزمة الاقتصادية وعجز الميزانية المؤسسات التعليمية من الموارد التى تحتاجها، ومن ثم تدهورت الأبنية والأجهزة، واقفلت العديد من الكليات المتميزة، واصبحت المناهج متخلفة عن العصر لان الموجهين لا يواكبون التطور فى مجالات تخصصاتهم.

وتعتبر ندرة الاقتصاديين والخبراء الماليين المدربين جيدا مشكلة حادة تواجه الحكومات التى تسعى إلى الاصلاح الاقتصادى. فمن الذى سيقدم المشورة للقادة السياسيين حول الخيارات والاستراتيجيات الاقتصادية المتاحة؟ وغالبا ما تكون الإجابة بان الذين يقومون بهذه المهام هم الاقتصاديون الأجانب الذين يعملون فى برامج المساعدات الفنية، أو العاملون فى البنك الدولى من الذين التحقوا بأفضل الجامعات الغربية وتخصصوا فى الاقتصاديات الكلاسيكية الحديثة. ولكن هذا الوضع غير سليم، إذ

أن العديد من الفنيين الأجانب والمحليين يفتقدون المعرفة والاحساس بالأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية المحلية. وبالتالى فإن توصياتهم بالرغم من كونها مقبولة لدى الجهات الأجنبية فانها لا تتوافق مع الواقع السياسى والاجتماعى وربما تصبح مستقبلا عقبة كأداء فى سبيل الانتعاش الاقتصادى.

الاستنتاجات:

لقد وضح فيما سبق سرده أن الرأسمالية تتطلب تطور الدولة والسوق بصورة مترادفة. إذ أن برامج التكيف الهيكلى مع كونها تعتمد بصورة أكبر على السوق وبصورة أقل على توجيه الدولة فإنها تفترض وجود دولة شرعية رشيدة وفعالة تعمل فى مجال محدد. وقد تركت القوى الاستعمارية وراءها فى الدول التي رحلت عنها بأسلوب سلمى نسبيا صورة من الدولة الرأسمالية الحديثة. ولكن هذا النمط تعرض لتعديلات فى الستينات والسبعينات عندما تكيفت الهياكل السياسية ـ أو فشلت فى التكيف ـ مع الأوضاع الاجتماعية والمادية السائدة فعندما تقوم ديكتاتوريات فردية أو تحدث اضطرابات سياسية يتبع ذلك فى الحال تدهور اقتصادى. ومع ذلك، حافظت معظم المؤسسات الحكومية على مستويات مناسبة من الخدمات والنظم الاجتماعية حتى أواخرالسبعينات ولكن الأزمة الاقتصادية المعاصرة، الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتدهور البيئى والاتجاهات الاقتصادية العالمية المعادية، بالإضافة إلى السياسات غير الموائمة، هى التى قلصت القدرة على التكيف لدى الدول الضعيفة. واليوم تعرقل الأزمات المالية والإدارية وأزمات الحكم، الإصلاح الاقتصادى والانتعاش فى العديد من الدول.

وثمة تخوف من خطر «التشبه بهايتى» فى الحالات المتطرفة. إذا أن هايتى جمهورية مستقلة منذ عام ١٨٠٤ وتعتبر افقر دولة فى نصف الكرة الأرضية الغربى، كما أنها تتصف بالعديد من الخصائص التى ظهرت فى بعض الدول مثل غينيا وغينيا الاستوائية وغانا وليبيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وزائير وأوغندا (حتى وقت قريب). وتشمل هذه الخصائص وجود عدد كبير من المزارعين الفقراء الذين يساهمون بنسبة كبيرة فى الدخل العام من خلال إنتاجهم لمحاصيل التصدير ومع ذلك فان قصور قدراتهم التنظيمية يتيح للدولة أن تتجاهل مصالحهم. ومن بين هذه الخصائص اندحار الغابات وتآكل التربة، والذى يؤدى على المدى البعيد إلى زيادة حرمان وفقر الفلاحين وهجرة

المهنيين المدربين، وخلق دولة فاسدة غير مستقرة يحكمها سلسلة من الرؤساء المستبدين الذى ينصبون أنفسهم حكاما مدى الحياة[٣٤].

ويمكن أن ينشأ مستوى منخفض من التوازن يساعد الديكتاتوريين على السماح للسياسيين غير المنتجين بالسيطرة على الفائض الذى ينتجه صغار المقهورين، وتعزيز الاتجاه لمنع حوافز زيادة الإنتاجية وحماية البيئة، ولاستمرار الفقر وزعزعة النظام. وهذا النمط يجب القضاء عليه.

ولكن كيف؟ فاذا كان التطور الرأسمالى محاطا بكل هذا القدر من المصاعب، فلماذا لا تحاول الجماعات المطحونة تخطى مرحلة البورجوازية بالنضال من أجل التحول الاشتراكى؟

إن المشكلة الظاهرة فى الاستراتيجية هى أن الظروف الموضوعية إذا لم تكن موجهة للتحرر الاقتصادى فانها تعتبر معادية تماما للاشتراكية. ولاشك أن المعوقات المحلية معروفة ولكن لا بأس من سردها هنا، وهى تشمل فقرا مدقعا، وقوى إنتاجية متخلفة، وطبقة عاملة غير ثورية وتوترات عرقية واقليمية.

أما العوائق الخارجية فانها تتمثل فى احتمال قيام الولايات المتحدة (أو فرنسا فى حالة المستعمرات الفرنسية) بمساعدة الحركات المناهضة للاشتراكية، كما فى أنجولا، وموزمبيق ونيكاراجوا إذا استولى الاشتراكيون الثوريون على السلطة. وإذا لم يكن ذلك كافيا فان الأزمة الاقتصادية تساعد على زيادة إعتماد اقتصاديات الدول الأفريقية الضعيفة جنوب الصحراء على الدول الرأسمالية المتقدمة، وعلى وكالات التمويل والتنمية التى تسيطر عليها. ومن ثم قد تثير تجربة راديكالية عداء هذه الدول وتلك المنظمات، مما يعرضها لمخاطر الانهيار الاقتصادى.

وفى ظل هذه الظروف لا يحتمل أن تؤدى الاشتراكية فى أفريقيا إلى الرخاء أو تخفيف النزعة الفاشستية. فأين تلك الايرادات العامة، والقاعدة الطبقية المنظمة والكوادر الإدارية التى تقوم على أساسها دولة قادرة على التخطيط المركزى الذى كان إحدى خصائص النظم الاشتراكية الموجودة فعلا؟ وكيف يمكن منع الاتجاه السليم نحو «السيطرة الادارية الجماعية» التى تنتج عن التحولات الاشتراكية فى الدول المتخلفة[٣٥]؟ إن الخطر مازال قائما بأن يؤدى الفشل الاقتصادى والسياسى واقامة اشتراكية «غير ناضجة» إلى تأجيل المشروع لسنوات عديدة قادمة.

كذلك لا يبدو أن «الديكتاتوريات التنموية» عل نهج الدول حديثة التصنيع فى شرق آسيا ستناسب أفريقيا الاستوائية فى المستقبل القريب. إذ أن بعض الأوضاع مثل التاريخ الطويل للسلطة

المركزية، ونظم الحكم الإدارية، والتجانس الثقافى والعرقى، والتهديد الخارجى، وضعف طبقة الملاك التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، ورعاية دولة عظمى مانحة، كل هذا دعم الحكومة القوية والثورة فى كل من كوريا الجنوبية وتايوان[٣٦].

هذه الأوضاع جميعا لا توجد فى معظم الدول الأفريقية. ويمكن أن نشير فى هذا الصدد إلى ساحل العاج ومالاوى كمثالين على الديكتاتوريات التنموية، ولكن هاتين الدولتين تثبتان عدم فاعلية هذا النموذج عندما يرفض الديكتاتور المنهار أن يتنازل عن السلطة.

فهل تعتبر الديمقراطية الليبرالية نهجا عمليا لوقف التدهور المستمر من خلال المؤسسات السياسية وبعض انماط المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية؟ يبدو أن هذا غير محتمل للوهلة الأولى، لأن الديمقراطية الليبرالية ترتبط عادة بالرأسمالية المتقدمة والدولة القوية. ومع ذلك، فقد استمرت الديمقراطيات النيابية، أو الديمقراطيات الأصيلة، لأكثر من عقد من الزمان فى بعض الدول مثل غينيا والسنغال وبتسوانا وموريشيوس، والتى لا تعتبر ظروفها الموضوعية أكثر ملائمة لارساء الديمقراطية من العديد من النظم الفاشستية المجاورة[٣٧]. وعلاوة على ذلك فان المعدلات الاقتصادية لكل من بتسوانا وموريشيوس خلال العقدين الماضيين كانت من أعلى المستويات فى أفريقيا جنوب الصحراء، وفى نفس الوقت لا تعتبر جامبيا والسنغال ضمن أقل المعدلات. وعلى الأقل تعتبر الديمقراطية الليبرالية متسقة مع التطور السريع فى الدول ذات الدخل المنخفض. وربما يثبت التحول الديمقراطى ـ فى القليل من الدول ـ انه طريق عملى لكسر نموذج التدهور السياسى والاقتصادى المصاحب له، مع حماية حقوق الإنسان فى نفس الوقت.

ورغم ذلك فعلى المدى القصير ستستمر روح التعصب والولاء الشخصى «كالغراء» الذى يحافظ على تماسك العديد من الدول المنقسمة ويسمح للحكومات بالاستمرار فى الحكم. ولذلك ينبغى على سياسات التكيف الهيكلى المستنيرة ـ التى تعترف بأهمية انتعاش الدولة اقتصاديا ـ أن تأخذ فى اعتبارها هذه المقتضيات السياسية. وهذا بدوره سيعنى التخلص من قدر من الكفاءة فى الأجل القصير لتعزيز القدرة على الحكم. ولا شك أن لدى النظم الإدارية والسياسية العامة أهدافا مشروعة ـ غير معلنة ـ غير الكفاءة وعدالة التوزيع. وما يبدو من وجهة النظر الاقتصادية مجرد «فاقد» أو «سوء إدارة»، قد يلعب دورا هاما فى الحفاظ على النظام ووحدة الدولة. إن «الاصلاح» فى الدول الأفريقية جنوب الصحراء قضية أكثر تعقيدا مما يعتقد البعض.

مليون شخص راحوا ضحية أعمال عنف سياسى واسعة النطاق. وتعتبر أحداث العنف والاضطرابات الطائفية وانتهاك الجهات الرسمية لحقوق الانسان (كما هو مسجل فى التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية) من مظاهر أزمة الحكم فى العديد من الدول.

فما الذى يفسر هذا السجل الحافل بالعنف الذى يؤثر على الدول التى تضم أكثر من نصف سكان أفريقيا الاستوائية؟ يعتبر الاستعمار مسئولا بصورة مباشرة عن معظم الوفيات الناتجة عن حركات التحرر الوطنى، وبصورة غير مباشرة من حيث كون المستعمرات مناطق مقهورة تضم جماعات مختلفة ثقافيا ولغويا داخل حدود مشتركة.

ويؤدى هذا ـ بالإضافة إلى التوزيع الإقليمى غير العادل فى مظاهر التنمية وتأثير السياسيين من ذوى النزعات الطموحية على الكيانات العرقية ـ إلى إثارة العداوات الاقليمية والعرقية التى يمكن أن تتمخض عنها فى أسوأ الظروف إلى حروب أهلية. ويتمثل العامل الخارجى الآخر فى رغبة القوى الأجنبية فى «الصيد فى الماء العكر». ويؤدى التدخل الأجنبى العلنى والخفى إلى تفاقم الصراعات المحلية والحروب الإقليمية ـ كما حدث مؤخراً فى تشاد، وزائير، وموزمبيق، وانجولا، وليسوتو، وزيمبابوى.

وكان السبب المباشر لحدوث هذه الدسائس الأجنبية أن الحكومات الوطنية لم تعد تتمتع بولاء العديد من مواطنيها. ويصبح الولاء قويا عندما يرتكز على أساس من أيديولوجية شرعية، ولكن الأيديولوجيا لا تكون مقنعة فى غياب الظروف المادية المناسبة، فإذا أردنا إقناع المحكومين بوضعهم التابع فى النظام الاجتماعى، يجب أن نشعرهم أولا بأن هذا النظام يوفر لهم الحد الأدنى من المطالب المادية[٢١]. ومع ذلك واجهت الجماعات الحاكمة فى الدول الأفريقية بعد الاستعمار الكثير من الصعاب لبناء كيان شرعى لسيطرتها. وفى وجود أساس معيارى ضعيف للحكم أصبحت الدول معرضة لكساد اقتصادى مستمر. كما يتزايد السخط العام مع تدهور الأجور الحقيقية والعائدات النقدية للمحاصيل،وارتفاع معدلات البطالة بأنواعها، وزيادة الأسعار، ونقص السلع الأساسية وتدهور الخدمات العامة. وتؤدى الصعوبات التى تنشأ عند تطبيق برامج التكيف الهيكلى عادة إلى تقويض التأييد الشعبى للحكومات. وتصبح المدن مرتعا أساسيا للمظاهرات العامة المعادية للدولة والطبقات المتميزة. ويأخذ الاستياء العام بعدا إقليميا عرقيا كلما اختلف مستوى الانحدار من اقليم

لآخر وكلما استنزفت الحكام المناطق الغنية بصورة متكافئة. بالإضافة إلى ذلك يؤدى انخفاض الايرادات العامة والتدهور فى وسائل النقل والمواصلات إلى إضعاف القوة الرادعة للدولة، وبالتالى تشجيع اتجاهات التمرد والعصيان لدى الجماعات المعارضة.

ولا يقتصر تأثير التدهور الاقتصادى على زيادة الضغوط المؤدية إلى تفكك الدولة، بل تؤدى الاضطرابات السياسية بدورها إلى بروز المشاكل الاقتصادية وهروب المستثمرين وهبوط معدلات المحاصيل الزراعية.

جدول رقم (١)
وفيات الحروب الأهلية فى أفريقيا جنوب الصحراء

الدولـــة	المعارضـون	التاريخ	الوفيات
انجولا	يونيتا	١٩٨٧-٧٥	٢١٣
بوروندى	هوتو/نوتسى	١٩٧٢	١٠٠
تشاد	جهات عديد	١٩٨٧-١٩٨٠	٧
اثيوبيا	أريتريا	١٩٨٧-٧٤	٥٤٦*
موزمبيق	رينامو	١٩٨٧-٨١	٤٠١*
نيجيريا	بيافرا	١٩٧٠-٦٧	٢٠٠٠
السودان	الشمال/ الجنوب	١٩٧٢-٦٣	٥٠٠
السودان	الشمال/الجنوب	١٩٨٧-٨٤	١٠
أوغندا	جهات عديدة	١٩٨٧-٨١	١٠٢
زائير	كاتانجا	١٩٦٥-٦٠	١٠٠
زمبابوى	ند بيلى	١٩٨٣	٢
الجملة			٣٩٨١

المصدر: محسوب من بيانات (سيفارد، ١٩٨٧، ٣١).

* تشمل وفيات المجاعات الناتجة عن الحروب.

ملاحظات:-

(١) اننى مدين بالشكر للسادة : محمود مامدانى، كرانفورد برات، جون ساول لانتقاداتهم القيمة. إلا أنهم غير مسئولين عن أية أخطاء فى الحقائق أو التفسير.

(٢) هذا هو الحكم الصادر فى «The Mid-Term Review of the united Nations Programme of Action for African Economic Recovery and Development, prepared by the UN Secretary- General and relessed in September 1988, See Harsch, 1988. P. 57.

(٣) Rovenhill, 1988, P.204; Mosley and Smith, 1989.

(٤) Poldnyi, 1944, pp. 104 - 41 .

(٥) أنظر : Sandbrook, 1985, Chapters 5 & 6.

(٦) تمثل الفقرات الأربعة التالية صورة مختصرة للحجة الواردة فى Sandbrook 1985.

(٧) من المثير للسخرية أن حكومة ZANU تنتهج الماركسية اللينينية. ومع ذلك، أثرت الطبقة التجارية متعددة العرقيات على راديكالية الحكومة فى الواقع، وتتضح هذه العملية جليا من اصدار تشريع استثمارى جديد فى مايو ١٩٨٩.

(٨) Elliott, 1988; Leslie, 1987.

(٩) انظر، E.G., Ogbonna, 1975, pp 53 - 61.

(١٠) World Bank, World Development Report 1988, table 24.

(١١) World Bank, 1988b, p.73.

(١٢) انظر الاحصاءات الواردة فى:
World Bank, 1983, P. 102, and World Bank, 1988b, p.115 On Tanzania, see Mukandala, 1983, p 224.

(١٣) Abemethy, 1988, p. 189.

(١٤) World Bank, 1983, p. 103.

(١٥) World Bank, 1988b, p. 116.

(١٦) Hicks and Kubisch, 1984.

(١٧) Colclough, 1985, p. 42.

(١٨) Sivard, 1987, p. 28 .

(١٩) محسوبة من Sivard 1987, table on pp. 29 - 31.

(٢٠) Mc Gowan and Johnson, 1986.

(٢١) Przeworski, 1980.

(٢٢) البيانات مأخوذة من Sivard, 1987, p. 45.

(٢٣) Green, 1987, p. 7.

(٢٤) انظر مثلا، Ottaway, 1988 .

(٢٥) Mc Namara, 1985, p. 9.

(٢٦) Bendix, 1962, p. 345.

(٢٧) Crook, 1988, p. 23.

(٢٨) World Bank, 1988 b, p. 115.

(٢٩) Picard and Graybeal, 1988, p. 6.

(٣٠) Mamdani, 1988, p. 1166.

(٣١) Picard and Graybeal, 1988, p. 6.

(٣٢) Ibid.

(٣٣) World Bank, 1988b, p. 103.

(٣٤) Lundahl, 1983.

(٣٥) لتوضيح هذه الحجة المألوفة ، انظر :
Kitching, 1985, Chapter2; Harrington, 1972, Chapter 10; Sandbrook 1981.

(٣٦) تم استكشاف هذه الأوضاع فى اسهامات :Deyo, 1987.

(٣٧) Sandbrook 1998.

Abernethy, D. (1988) "Bureaucratic Growth and Economic Stagnation in Sub-Saharan Africa, in Africa's Development Challenges and the World Bank, S.K. Commins (ed). pp. 179-214. Lynne Rienner, Boulder, colorado, USA.

Bendix, R. (1962) Max Weber: An Intellectual Portrait. Doubleday, Garden City, USA.

Colclough, C. (1985)' Competing Paradigms in the Debate about Agricultural Pricing Policy', International Development Studies Bulletin, Vol. 16, No. 3, pp. 39-46.

Collins, R. (1980) 'Weber's LAst Theory of Capitalism: A Systematization", American Sociological Review, No. 45, pp. 925-42.

Crook, R.E. (1988) 'State Capacity and Economic Development: The Case of ôte d'Ivoire', International Development Studies Bulletin, Vol. 19, No. 4, pp. 19-25.

Deyo, F.C. (ed.) (1987) The Political Economy of the New Asian Industrialism. Cornell University Press, Ithaca, USA.

Elliott, C. (1988) "Structural Adjustment in the Longer Run: Some Uncomfortable Questions' in Africa's Development Challenges and the World Bank, S.K. Commins (ed.) pp. 159-87. Lynne Rienner, USA.

Ghai, D. (1987) "Economic Growth, Structural Cange and Labour Absorption in Africa, 1960-85. "Discussion Paper, United Nations Research Institute for Social Development, Geneva.

Green, R.H. (1986) "Sub-Saharan Africa: Poverty of Development, Development of Poverty". Discussion Paper 218, Institute of Development Studies, Sussex. (1987) "Killing the Dream: The Political and Human Economy of War in Sub-Saharan Africa". Discussion Paper 238, Institute of Development Studies, Sussex.

Harrington, M. (1972) *Socialism.* Bantam Books, New Yor.

Harsch, E. (1988) "Recovery r Relapse?" *Africa report,* Vol. 33, No. 6, pp. 56-9.

Hicks, N. and A. Kubisch (1984) "Cutting Govvernment Expenditures in Less Developed Countries", *Finance and Development,* No. 21, pp. 37-9.

Joseph, R. (1987) *Democracy and Prebendal Politics in Nigeia: The Rise and Fall of the second Republic.* Cambridge University Press, Cambridge, UK.

Kitching, G. (1985) *Rethinking Socialism.* Methuen, London.

Leslie, W.J. (1987) *The world Bank and Structural Transformation in Developing countries: The Case of Zaire.* Lynne Rienner, Boulder.

Lundahl, M. (1983). *The Haitian Economy: Man, land and Markets.* Croom Helm, London.

Mamdani, M. (1988). "Uganda in Transition: Two Years of the NRA/NRM?, *Third World Quarterly,* No. 10, pp. 1151 - 81.

McGowan, P. and T. Johson (1986) "60 Coups in 30 Years: Further Evidence Regarding African Coups", *Journal of Modern African Studies,* No. 24, pp. 539-46.

McNamara, R.S. (1985) *The challenges for Sub-Saharan Africa.* Sir Hohn Crawford Memorial Lecture, Washington, DC.

Mosley, P. and L. Smith (1989) "Structural Adjustment and Agricultural Performance in Sub-Saharan Africa, 1980-87", *Journal of International Development.* No. 1, pp. 321-55.

Mukandala, R. (1983) "Trends in Civil Service Size and Income in Tanzania', *Canadian Journal of African Studies,* No. 17, pp. 253036.

Nellis, J.R. (1972) *Who Pays Tax in Kenya?* Research No. 11, Scandanavian Institute of African Studies, Uppsala.

Ogbonna, M.N. (1975) "Tax Evasion in Nigeria, "*Africa Today,* No. 22, pp. 53061.

Ottaway, M. (1988) "Mozambique: From Symbolic Socialism to Symbolic Reform," *Journal of Modern African Studies*, No. 26, pp. 211-26.

Picard, L.A. and N.L. Graybeal (1988) "Structural Adjustment, Public Sector Reform and the West African Political System,' Paper presented to the African Studies Association Conference, Chicago, 26-30 October.

Polanyi, K. (1944) *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Times*. Beacon Press, Boston, USA.

Przeworski, A (1980) "Material Bases of Consent: Politics and Econoomics in a Hegemonic System," *Political power and Social Theory*, No. 1, pp. 21-68.

Ravenhill, J. (1988) "Adjustment with Growth: A Fragile Consensus, *'journal of Modern African Studies*, No. 26, pp. 179-210.

Rothchild, D. and N. Chazan (eds) (1988) *The Precarious Balance: State and Society in Africa*. Westview Press, Boulder, Colorado, USA.

Sandbrook, R. (1981). 'Is Socialism Possible in Africa?' *Journal of commonwealth and Comparative Politics*, No. 19, pp. 197-207. (1988) 'Liberal Democracy in Africa: A Socialist- Revisionist Perspective', *Canadian Journal of African Studies*, No. 22, pp. 240-76. with Judith Barker (1985) *The Politics of Africa's Economic Stagnation*. Cambridge University Press, Cambridge, UK.

Singh, S. (1983) "Sub-Saharan Agriculture: Synthesis and Trade Prospects," Staff Working Paper 608, World Bank, Washington, DC.

Sivard, R.L. (1987) *World Military and Social Expenditures, 1987-88* (12th ed.), World Priorities Inc., Washington, DC.

Somerville, C.M. (1988) "Economic Crisis, Economic Reform, and Political Democracy: The Case of Senegal, " Paper presented to the African Studies Association Meeting, Chicago, 28-31 October.

Wisner, B. (1988) *Power and Need in Africa: Basic Human Needs and Development Policies*. Earthscan Publications, London.

World Bank (1983) *World Development Report, 1983*. Oxford University Press, New York.

(1988a) *Beyond Adjustment: Toward Sustainable Growth with Equity in Sub-Saharan Africa*, Part II. Special Economic Office, Techical Department, Africa Region, World Bank, Washington, DC, November.

(1988b) *World Development Report, 1988*. Oxford University Press, New York.

Young, C. and T. Turner (1985) *The Rise and Decline of the Zairean State*. University of Wisconsin Press, Madison.

من الإصدارات الحديثة لمعهد التخطيط القومى

خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع

وامكانية الاستفادة منها فى مصر

الباحث الرئيسى : د. ابراهيم العيسوى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية